## شيء مما يُقال بعد تصفية المعارض الفلسطيني



عدلي صادق کاتب وسیاسي فلسطیني

بعد أيام من صمت مسؤولي السلطة الفلسطينية عن جريمة قتل المعارض نزار بنات، دون مواساة أسرة القتيل، ولو من باب توزيع الأدوار؛ خرج رئيس حكومة هذه السلطة د.محمد اشتية بتصريح لقى استنكارا واسعا بدل أن يهدّئ الشّارع ويحاول التحلى بقدر من التوازن. قدم التعازي في القتيل، كأنما على قاعدة أن "الرحمة تجوز على الكافر" ثم استطرد بكلام مضلل، جعل الناس تقول ليته لم يُدل بأي تصريح، وسيكون ذلك أكرم له. يتقلُّد الرجل حقيبة وزارة الداخلية صوريا، كمن يتأبّط شرّا. وفي الوقت نفسه هو رئيس الحكومة، وقد أنبأ الفلسطينيين بأن تحقيقا يُجرى لمعرفة الذبن قتلوا نزار بنات لكى يحالوا على القضاء. وكأن الذي يصرّح هو رئيس وزراء بلجيكا الذي يصعب عليه العلم بدواخل السلطة أو يصرّح في حال امتناع السلطات الفلسطينية عن مدّه ومد لجنة التحقيق بالمعلومات.

قال اشتية إن السلطات الفلسطينية حريصة على "أستقلال القضاء وقراراته، واحترام حرية الصحافة والإعلام، والتحلي بروح المسؤولية العالية، وألاً يتم حرف الأمر لصالح أجندات سياسية وحملات التشهير المأجورة". وأضاف داعيا إلى "إيقاء الجهد الوطنى منصبا على مواجهة الاحتلال وأدواته الاستعمارية في القدس وفلسطين عامة". ولم يكن ما قاله الرجل، إلا كلاما من نوع الكذب المتعمد الذي يعلم تماما أن الحقيقة هي عكسه بالضيط. فقرارات المحاكم الفلسطينية، على الرغم من موالاتها لرئيس السلطة، لا تُحترم، ثم إنه شخصيا بعرف الفاعلين . ولكنه يخادع ويحاول إقناع شعبه بأنه لا يزال يقص الأثر ويجهل الفاعلين، ومن أمر بتصفية الناشط المعارض.

لكنه في الوقت نفسه يزعم أن له قوة زرقاء اليمامة في رؤية الشيء البعيد، إذ يحسم الأمر بشبأن محركات الأحداث بعد الجريمة قائلا إن هناك مأجورين يحرفون البوصلة لصالح أجندات سياسية مشيوهة. فالرجل لديه يوصلة، وهذه البوصلة سليمة ومضبوطة، وربما بعرف من خلالها كل أسماء المأجورين كما يعرف مبالغ أجورهم لقاء أتعابهم، وهو أيضا يحترم القانون، لكنه أيضا، لا تفسر للناس سبب عدم احتجاز أي مشتبه به، ممن بعد بإحالتهم على المحاكم، تحقيقا للُعدالَة!

في هذا الخضم سيكون أهم ما يقوله الراغبون في التهدئة إن انتظار تقرير لجنة التحقيق ضروري على الرغم من شبه الإجماع على رفض اللجنة برئاسة

وزير العدل في حكومة اشتية

ذلك التصريح فتح بابا للسخرية والتندّر، وجاءت التعليقات حسب وعى أو شكاية كل متندّر، كأن يتساءل متضررون من الإقصاء والفصل التعسفي وقطع الرواتب الذي ترتب علىٰ قطعها تجويع أسر؛ لماذا لم يحترم اشتية قرارات القضاء الذي حكم بأن حرمان الموظف من راتبه تعسفي وليس له أي مبرر وقضى بإرجاعه؟ وتداعت الأسئلة ليقال: لماذا لا يُسئل وزير مالية السلطة عن قضيتين وجنحتين، الأولى الامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية والثانية ممارسة فساد، إذ كان يتقاضى شهريا مبلغا كبيرا من مال المجتمع الفلسطيني تحت عنوان استئجار مسكن له في رام الله، بينما هو يسكن في منزله الذي يمتلكه. وكانت المسألة

فى ذلك المثال البسيط لا تحتاج إلىٰ لجنة تحقيق ومحققين لأن وزير المالية في حكومة اشتية، اعترف بالجنحة ووعد هو وسائر السارقين برد المبالغ ولم يردّوها، فكيف يحترم هؤلاء القانون ويحترمون القضاء! فما حدث ولا بزال يحدث هو حدث تعزيز قبضة اللصوص علىٰ المال العام وعلىٰ الأدوار العامة وعلى مواقع المسؤولية. لكنّ طيفًا أخر من الفلسطينيين ذهب

إلى الأعمق وقال ساخرا "كفي استهبالا للناس، ففي حال إطلاق التصريحات علىٰ مسؤولي السلطة أن يتذكروا أن في هذا الخضم الفلسطيني المُزري

والمعقد سيكون أهم ما يقوله الراغبون في التهدئة، إن انتظار تقرير لحنة التحقيق ضروري ومهمّ علىٰ الرغم من شبه الإجماع على رفض هذه اللجنة برئاسة وزير العدل في حكومة اشتية أو التحفِّظ عليها، واستباق تقريرها باتهامات صريحة أو ضمنية، بأنها تمثل الخصم والحكم. فعند صدور التقرير، سيكتشف الفلسطينيون أن قيادة السلطة عاجزة عن تنفيذ سطر واحد من التوصيات، التي يتوقع أن تشمل فقرات معقولة وشبه متوازنة. عباس هو العناد العقيم، ثم إن اعتقال أي واحد من الذين نفذوا الجريمة من فهو محصّنٌ بما يعلم، فما بالنا إن كان

للفلسطينيين عيونا يرون بها وعقولا يفكرون بها، ومن يأنس في نفسه القدرة على الجزم، قبل أن تجزم بأن هناك مأجورين، وأن الصحافة تلقى الاحترام، عليه أن يتذكر بأن المشاهد المصورة سوف تكذبه. ثم إن البوصلة الوطنية التي يتحدث عنها رئيس الحكومة، يمكن الاستدلال على وجهتها من خلال تصريحات رئيس السلطة نفسه، بالصوت والصورة، عندما كان يؤكد المرة تلو الأخرى، على وجوب إعطاء إسرائيل المعلومة التي لا يحلم بالحصول عليها".

ذلك لأن من بين أخطر أعراض شيخوخة شائنه أن يدفع المعتقل لأن يقول ما عنده،

القانون والوثيقة الدستورية، بل إن كل التظاهرات، سواء كانت تؤيد السلطة أو تعارضها، تُفيد النظام السياسي الفلسطيني لأنه في حاجة إلى شيء من المصداقية ولو بالنزر اليسير.

أما الذين اتهموا المتظاهرين بأنهم يحاولون تنفيذ فعل انقلابي، وزادوا في الاتهام وقالوا إن حماس يمكن أن تنتقل إلى حكم الضفة وتقع الكارثة، فهؤلاء لا عتب عليهم لأن الصدمة أربكت عناصر التفكير في رؤوسهم. فحماس إن حكمت الضفة، ستقضى على نفسها بنفسها لسبب واحد على الأقل، وهو أن حكم الضفة له شروط إسرائيلية أمنية، وبالتالي إن أعدى أعدائها يتمنَّىٰ لها أن تحكم على النقيض من خطابها السياسي فتندثر. الفارق بين حماس

وفتح، أن الأخيرة ذات خطاب سياسى

فيه بعض الهوامش التي يمكن أن

تستفيد منها سلطة عباس، بالتقدم على طريق الدولة رغم أنف إسرائيل، وذلك في حالة واحدة فقط، وهي أن تنتج نظَّاما سياسيا رصينا يتحلَّىٰ بالتواضع و الصمود والمثابرة والفهم الحقيقي للبعد الاجتماعي للسياسة ولطبيعة الأهداف الوطنية، ويرتّب أولوياته بطريقة صحيحة مع تكريس أخلاقيات العمل العام وضوابطه لكى تستعيد السلطة بالأداء المحترم، ولاء المجتمع والكتلة الشعبية في كل أماكن فلسطين

لكن ما جرى ويجري، قتلا وقمعا وانتهاكا لحربة التعبير، لا يفيد السلطة وإنما يذهب بها إلى مطارح معيبة ويجعلها مكروهة أكثر ومترنّحة تنام على وسادة القلق أو أيلة للسقوط، وهذا أمر مُحزن، خاصة لمن يريدون إنقاذها لا إسقاطها.

## عندما يكشف إخوان ليبيا نواياهم نحو الانتخابات

محمد صوان، وبات معلوما لدى

التيار الثاني هو تيار النظام

السابق، ووفق الشري فإنه سيتشتت

نتيجة عراقيل قانونية قد تمنع زعيمه

للانتخابات الرئاسية، أما التبار الثالث

برمزية قائد الجيش خليفة حفتر والذي

يرى الإسلاميون وحلفاؤهم أن لا مجال

لترشحه، لأن فوزه يعنى العودة إلىٰ

مربع الحرب بما سيدفع نحو تقسيم

العلاد، وهذا هو الحل بالنسبة البهم،

ولديهم خطة لذلك يتم العمل عليها منذ

الصفقات والوعود الاستثمارية، والسعى

إلى إقناع الغرب بأن الإخوان هم حلفاؤه

الإقليمية والدولية عبر دبلوماسية

الاستراتيجيون والمبشرون بأهدافه

فى المنطقة ومنفذو تجاربه السياسية

والاقتصادية وحرّاس مصالحه، وأن

الروسي في المنطقة، وأن أهدافها لا

أي حرب قد يقودونها بدعم من الحليف

التركى ضد حفتر هي حرب ضد التغلغل

أسس علئ فكرة تحييد القوء

سيف الإسلام القذافي من الترشيح

فهو تيار الكرامة، والمرتبط أساسا



الم يجانب خالد المشري الصواب في كل ما ذهب إليه ضمن الدردشة الإخوانية الحميمة على موقع "كلوب هاوس"، ولم يتعمّد إزعاج من لم يعجبهم كلامه، كما لم يتصنع المواقف، ولم

بقم إلا بالكشف عن قناعاته وقناعات الجماعة وحلفائها، وعن نوايا المتحركين فى كواليس القرار بغرب ليبيا، ولاسيما من الإسلاميين والجهويين المرتبطين علنا بالمشروع التركي، والذين لا يخفون وميلا دائما لاعتماد منطق المغالبة في اختطاف البلاد نحو اتجاههم، فإما أن يكون لهم الحكم المطلق وإما أن تكون الحرب والانقسام.

المشرى، الذي يرأس مجلس الدولة الاستشاري، استبق اجتماع ملتقي الحوار السياسى المنعقد حاليا بجنيف لإعلان القاعدة الدستورية للاستحقاق الانتخابي، بتهديد واضح يدوس على قرارات مجلس الأمن ومواقف المجتمع الدولى ومخرجات الاتفاقين السياسى والعسكري، وتوافقات برلين 1 و2، ويعصف بجهود بعثة الأمم المتحدة، ويطيح بتطلعات الشعب الليبي في الأمن الاستقرار. وأساس هذا التهديد أن الحرب ستعود من جديد، والانقسام سيتحول إلى حقيقة في حال فوز من يعتبره الإخوان عدوا لمشروعهم في انتخابات الرابع والعشرين من ديسمبر

أعلن المشري بشكل سافر، أن الحرب ستكون الرد المناسب إذا حصل وفاز خليفة حفتر، وأكد أن ليبيا ستتجه إلى الانقسام بعد رفض النتائج، وهو أمر مطروح. وتابع أنه لا يمكن أن ىكون لحفتر أي دور سياسي في المستقبل ولو أدى ذلك إلى منعه بالقوة. وهو ما يعني أن كل ما قيل ويقال عن الحل السياسي والوقف النهائى للنار وتوحيد المؤسسات والمصالحة الوطنية وطي صفحة الماضى غير موجود في زوايا العقل السياسي الإخواني، وأن الصراع لا يزال قائمًا في صورة حرب باردة قد تستعيد حرارة المواجهة في

الزناد، وما التلكؤ في إصدار قرارات تحسم ملفى القوات الأجنبية والمرتزقة والمتلتشيبات المسلحة المحلية سوي

أي لحظة، بل إن الأصابع لا تزال على

مؤشر على أن أطرافا سياسية وعقائدية مصرّة على أن ما لا يتحقق بالانتخابات قد يتحقق بالصراع المسلح، ومن خسر في صناديق الاقتراع قد ينتصر بصناديق الذخيرة . ويفسر المشري المشبهد العام قبل الانتخابات بأن ما يسمّيه بتبار 17

فبراير هو الأغلبية في البلاد، بليه التيار السابق، ثم تيار الكراّمة في إشارة إلىٰ أنصار الجيش، والتيار الأول بات والميليشيات وبعض القوى الجهوية الانعزالية واللوبى التركى الذي لم ينس القيادي الإخواني أن يضخم من دوره عندما قال إن مليون ليبي هم من أصول عثمانية، في إعادة لما سبق أن صرح به أردوغان نقلًا عن على الصلابي عندما اتجه إليه في العام 2011 بالقول "اذهب لنجدة أتراك ليبيا فلديك رعية هناك". واليوم توجد قوات تركية وجحافل مرتزقة في غرب لبييا، سيكون من بين أهدافها الأساسية دعم هذا التيار

ومساندته في أي حرب يخوضها، ولاسيما في ظُل إمكانية تكرار سيناريو صيف العام 2014، عندما انقلب الإخوان علىٰ نتائج الانتخابات البرلمانية بعد أن خسروها، وأدخلوا البلاد في حالة من الفوضي أدت إلى انقسام دام سبعةً أعوام، وهذا

> ما أكد عليه مؤخرا الرئيس السابق

> > لحزب العدالة

تكتمل إلا بالسيطرة على منابع الثروة في الوسط والجنوب. تصريحات المشري فضحت جوانب لم تكن ظاهرة من دائرة الصراع مع مجلس النواب، فالإخوان حاولوا منذ عامين إقناع القوى الدولية بأن ليبيا ليست حاهزة للانتخابات، وهذا ما يعنى أنهم يعملون على تحقيق المزيد من التغلغل في مفاصل الدولة لتثبيت وجودهم. هناك قناعة لدى الحماعة أساسها أن من يحقق السيطرة على الثروة والسلطة والإعلام والمساجد هو القادر على وضع يده على المجتمع. ومن

الطبيعي أن من يحكم المصرف المركزي هو من يمتلك الأسبقية. اليوم يرفض المشري ومن ورائه مجلس الدولة المعبر عن إرادة الإخوان تنفيذ اتفاق بوزنيقة المغربية حول المناصب الرئيسة في المؤسسات السيادية

إقليم برقة. وهو يفسر ذلك بأنه لن يسمح بتنصيب أحد الموالين لحفتر على هذه المؤسسة، بل ويرى أن المطروح هو أن المؤسسات السيادية المعنية بالتعيينات ليست فقط الواردة في الاتفاق وعددها سبعة وإنما تشمل مؤسسة الجيش.

ومنها مصرف لبييا الذي كان من حصة

الذي أمر بالضرب حتى الموت يعلم أكثر

بكثير من الذين نفذوا، ويشمل ما يعلمه،

يعض الناس ممن يستشعرون المأزق

العديد من القضايا التي كانت فيها

عادوا إلى فيديوهات نزار بنات لكى

يستخرجوا منها ما يظنونه مبرّر الُّقتل.

" وكأن من حق سلطة الدولة التي هي في

تعريفاتها المبسطة حامية لكل الناس

مهما اختلفت أراؤهم، أن تقتل شخصا

كانت له آراء تخالف رأس هرم السلطة

ولعل من محاسن ردود الأفعال أن

الغالبية العظمى ممن اختلفوا مع نزار

بنات أدانوا الجريمة، وآخرهم مجلس

وزراء السلطة نفسها. لكن أجهزة أمن

هذه السلطة، تطبّرت من التظاهر لإدانة

الجريمة علما وأن تظاهرات التأييد كما

تظاهرات المعارضة، مكفولة بموجب

تجاوزات فظة.



هناك قناعة لدى الجماعة أساسها أن من يحقق السيطرة على الثروة والسلطة والإعلام والمساجد هو القادر على وضع يده على المجتمع، ومن الطبيعي أن من يحكم المصرف المركزي يمتلك الأسبقية

إذن كيف يحدد الإخوان موقفهم ممّا يدور؟ كل المؤشرات تؤكد أن هدفهم الأول . كان تأحيل الانتخابات وإبقاء الوضع علىٰ ما هو عليه لأنه يضمن مصالحهم المحققة إلى حد الآن وقد يضيف إليها. المشري يرى أن رئيس الحكومة الحالية عبدالحميد الدبيبة محسوب على تيار الثورة كونه من مدينة مصراتة التي تتزعم تيار المغالبة، وهذا في حد ذاته مكسب لهم، وقد يكون الدبيبة من المرحبين بالاستمرار في منصبه إلى أجل غير مسمى كما كأن الحال بالنسبة إلىٰ فايز السراج. ولكن وفي ظل إصرار المجتمع الدولي على تنظيم الانتخابات في موعدها المحدد للرابع والعشرين من ديسمبر القادم، اتجهوا إلى الخطة (ب) والتي تتمثل في التركيز علىٰ تنظيم الاستفتاء علئ مسودة الدستور المثيرة للجدل أولا، واعتمادها في التأسيس للنظام السياسي بما تشكّله من شرعنة للإسلام السياسي والميليشيات ومن تشتيت للسلطات التنفيذية وحصر ألية السيطرة عليها في البرلمان عبر تحالفات مبنية على سلطة ألمال والمصالح والابتزاز وفق النموذج التونسى الذى كرسته حركة النهضة بدستور 2014،

وإقرار مبدأ تنظيم الانتخابات الدرلمانية

أولا، ثم انتخاب رئيس للدولة من داخل

البرلمان ذاته. فالإخوان وحلفاؤهم يعترفون في قرارة أنفسهم بأن حضورهم في الشارع لا يمكنهم من نيل منصب الرئيس عبر الاقتراع الشعبي المباشر، ولكن دفع الملايين من الدولارات لأعضاء مجلس منتخبين، قد يساعدهم على شراء الذمم كما حدث مع المؤتمر الوطني العام

ومرة أخرى وبسبب إصرار الشعب

بعد انتخابات العام 2012.

الليبي وقواه الوطنية على انتخاب رئيس البلاد عبر الاقتراع الشعبي الحر والمباشر ووجود تفَّهُم دوليَّ لهذا الإصرار، اتجه الإخوان إلى الخطّة (ج) وهى تفريغ منصب الرئاسة من محتواه، ديكورا خاليا من المعنى، وجعل القيادة العليا للقوات المسلحة ومستويات القرار التنفيذي بيد حكومة خاضعة لبرلمان بغرفتين. ولتجاوز معضلة ما ورد في الإعلان الدستوري للعام 2011 من جعل بنغازي مقرا لمجلس النواب، يتم إقرار تأسيس مجلس شيوخ يكون مقره في طرابلس. وكل هذا لا يكتمل إلا بقطع الطريق أمام من يعتبرهما تبار الإسلام السياسي عدوين لمشروعه وهما سيف الإسلام القذافي كممثل لتيار النظام السابق، وخليفة حفتر كممثل لتيار الكرامة، واعتبار ترشيح أي منهما للرئاسة تهديدا للسلم الاجتماعي فما بالك بفوزه، وهو ما بات مطروحا بقوة بين الإخوان وأنصارهم والقيادات الجهوية بمصراتة ومن بينهم عبدالرحمن السويحلي. وأكد عليه المشري، حيث يرون أن الحرب ستعود والانقسام سيحصل، فنتائج الانتخابات إما أن تكون على مقاسهم وإما أن تتحول إلى مواجهة جديدة تعصف بكل ما تمّ التوصل إليه من توافقات حول الحل السياسي .

أهم ما يمكن التوصل إليه أن جماعة الإخوان لا تخفى نواياها التي تصل إلىٰ حد البرنامج الجاهز للتنفيذ، وهي ترى أن القضية بالنسبة إليها هي قضية مصير، ولا بديل لديها عن السلطة إلا الحرب، وإذا لم تتوفر لديها الشرعية الشعبية فيكفيها أن تدّعى وجود مليون ليبى من أصول تركية يدعمونها، وإذا لم تكن لها القوة العسكرية فلديها قوات تركية ومرتزقة وميليشيات جاهزة

## 

أول صحيفة عربية صدرت فى لندن 1977 أسسها أحمد الصالحين الهونى

رئيس مجلس الإدارة رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام محمد أحمد الهونى

> مدراء التحرير مختار الدبابي كرم نعمة منى المحروقي

> > مدير النشر على قاسم

المدير الفنى سعيدة اليعقوبي

تصدر عن Al-Arab Publishing House المكتب الرئيسي (لندن)

The Quadrant 177 - 179 Hammersmith Road London, W6 8BS, UK Tel: (+44) 20 7602 3999 Fax: (+44) 20 7602 8778

## للإعلان

**Advertising Department** Tel: +44 20 8742 9262 ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk editor@alarab.co.uk